كريشاتي محافظاً لدمشق بدلاً عن العلبي.. وأبو سعده لريفها.. وصيوح للحسكة بدلاً من خليل

الرئيس الأسد يصدر خمسة مراسيم بتعيين ونقل محافظين في ثماني محافظات منهم محافظان جديدان

ليلا لـ«الوطن»: المطلوب من المحافظين تطوير الواقع الخدمي والدفع بكفاءات لانتخابات الإدارة المحلية

عزوز: ضرورة تفعيل قانون الإدارة المحلية وألا يتم مصادرة دورها بالقرارات الوزارية

محمد منار حميجو

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس خمسة مراسيم تقضي بنقل وتعيين محافظين لثماني محافظات منهم ستة تم نقلهم من محافظة إلى أخرى، واثنان جديدان للحسكة وحماة.

ونص المرسوم رقم ١٩٨ على إنهاء تعيين عادل العلبي محافظاً لمحافظة دمشق، ونقل محمد كريشاتي محافظ حماة، بديلاً منه، في حين تضمن المرسوم رقم ١٩٩ إنهاء تعيين غسان خليل محافظاً لمحافظة الحسكة وتعيين لؤي صيوح مكانه.

ونقل المرسوم رقم ٢٠٠ محافظ طرطوس صفوان أبو سعده ليتم تعيينه محافظاً لريف دمشق، كما نقل المرسوم ذاته محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل ليتم تعيينه محافظاً لطرطوس، ونقل محافظ ريف دمشق معتز أبو النصر جمران ليتم تعيينه محافظاً للقنيطرة.

وقضى المرسوم رقم ٢٠١ بنقل بسام بارسيك محافظ حمص لتعيينه محافظاً للسويداء، ونقل نمير مخلوف محافظ السويداء ليتم تعيينه محافظاً لحمص، كما تضمن المرسوم رقم ٢٠٢ تعيين محمود زنبوعة محافظاً لحماة.

واعتبر رئيس لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية في مجلس الشعب مصطفى ليلا أن التنقلات التي جرت وفق المراسيم للمحافظين وتعيين محافظين جدد هي ضخ لدماء جديدة في المحافظات، مشيراً إلى أن المطلوب اليوم من المحافظين تطوير الواقع الخدمي والبيئة الاستثمارية في كل محافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد ليلا ضرورة أن يتم العمل على استثمار القانون المالي للوحدات الإدارية الجديدة بالشكل الأمثل لتأمين الإيرادات الفعلية والحقيقية للوحدات الإدارية للنهوض بالواقع الخدمي، مشيراً إلى أنه في المرحلة الماضية كان هناك خمول وترهل في الواقع الخدمي بسبب أن الواقع المالي للوحدات الإدارية كان سيئاً إضافة إلى وجود سبب ثان أن الكثير من الأشخاص الذين هم في المجالس المحلية غير مقبولين.

وأشار ليلا إلى أن انتخابات الإدارة المحلية أصبحت قريبة وبالتالي فإنه يجب أن يعمل على حث أصحاب الكفاءات والخبرات والدفع بهم للترشح لهذه الانتخابات حتى تكون موجودة في المجالس المحلية باعتبارنا بحاجة لها.

من جهته أكد رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب فيصل عزوز أن هذه التبديلات التي جرت بنقل وتعيين محافظين جدد هي إعطاء دفع ودماء جديدة وبالتالي هي تغيرات لمصلحة هذه المحافظات، مشيراً إلى أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق المحافظين في محافظاتهم بمتابعة الجانب الخدمي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عزوز أنه المطلوب من المحافظين أن يهتموا بالحالة الخدمية وخصوصاً أن الظروف الخدمية في المحافظات صعبة وبالتالي هي بحاجة إلى جهود متواصلة لمتابعة الشأن الخدمي الذي يهم كل مواطن.

وأعرب عزوز عن أمله أن تنتج انتخابات الإدارية المحلية القادمة كوادر كفؤة وقادرة على خدمة الإدارة المحلية باعتبارها تتصل بحياتنا اليومية، وبالتالي عندما تستطيع الإدارة المحلية القيام بواجباتها تجاه المحافظات فإنه تحل الكثير من القضايا الصغيرة التي هي ليست بحاجة إلى أن يتم إيصالها إلى الوزارات.

ولفت إلى ضرورة تفعيل قانون الإدارة المحلية وألا يتم مصادرة دور المجالس المحلية في بعض القرارات الوزارية لأن الإدارة المحلية وجدت لخدمة المواطن وبالتالي لا بد من تعزيز دور قانون الإدارة المحلية.

طارق كريشاتي

عُين محافظاً للقنيطرة ثم محافظاً لحماة حتى تم تعيينه محافظاً لدمشق، شغل سابقاً مدير سياحة ريف دمشق ثم مديرية سياحة دمشق، وكان عضواً في مجلس محافظة دمشق.

صفوان أبو سعده

عُين محافظاً لإدلب بين ٢٠١٣/٢٠١٤ ثم محافظاً لطرطوس عام ٢٠١٤، واستمر حتى تعيينه محافظاً لريف دمشق، وشغل منصب رئيس مجلس مدينة السويداء بين ٢٠٠٣-٢٠١٠.

بسام بارسيك

عُين معاوناً لوزير السياحة منذ عام ٢٠١٨ حتى تعيينه محافظاً لحمص عام ٢٠٢٠، وشغل عدة مناصب في وزارة السياحة منها مدير إدارة التسويق والإعلام السياحي ومدير الترويج والتسويق.

لؤي صيوح

شغل منصب أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي بجامعة تشرين، وعضو هيئة تدريسية فيها، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والعلاقات الدولية.

معتز أبو النصر جمران

شغل منصب محافظ ريف دمشق منذ عام ٢٠٢٠ حتى تعيينه محافظاً للقنيطرة وتقلد عدة مناصب في الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات (السورية للشبكات) منها المدير العام بين ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠.

نمير مخلوف

شغل منصب المدير العام للشركة السورية لنقل النفط في بانياس منذ عام ٢٠٠٥، وشغل منصب مدير عام كونسروة جبلة، وعين محافظاً للسويداء حتى تعيينه محافظاً لحمص.

عبد الحليم خليل

عين محافظاً للقنيطرة منذ عام ٢٠٢٠ حتى تعيينه محافظاً لطرطوس، كان عضو قيادة بفرع حزب البعث الاشتراكي بحماة منذ عام ٢٠١١، وكان عضواً في مجلس مدينة طيبة الإمام بين ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٧.

محمود زنبوعة

عمل أستاذاً في جامعتي دمشق وتشرين، حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد، وتولى منصب معاون وزير النقل بين ٢٠٠٢ و٢٠١٣، وشغل منصب رئيس المجلس الاستشاري في مجلس الوزراء وشغل عدة مناصب إدارية.

أسوة بالجامعات الحكومية... دراسة لإخضاع طلاب الجامعات الخاصة لمفاضلة مركزية

ملندي لـ«الوطن»: تحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلاب وتبسّط من الإجراءات

فادي بك الشريف

كشف مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي لـ«الوطن» عن دراسة قائمة لتطبيق مفاضلة مركزية للجامعات الخاصة هذا العام أو العام الدراسي القادم تحت إشراف الوزارة بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب المتقدمين ويخفف من الروتين والإجراءات البيروقراطية التي كانت تفرض على الطالب التقدم لكل جامعة على حدة.

لاقى طرح مفاضلة مركزية جدلاً كبيراً في الأوساط التعليمية وخلق تساؤلات في أروقة الجامعات الخاصة ما بين مؤيد لها لضرورة الإسراع بتطبيقها في مفاضلة هذا العام، وبين رافض للتطبيق لما قد تخلقه من معوقات أو جوانب سلبية قد تؤثر سلباً في الطلاب والجامعات الخاصة على حد سواء، لذا من الضروري بمكان مناقشة الأمر بشكل دقيق ومفصل قبل طرحها بشكل كامل.

وأكد المصدر أن أي قرار يخص الجامعات الخاصة يطرح على طاولة الوزارة لبحث مدى توافق الإجراء المتخذ مع إستراتيجيات التعليم ليصار إلى اتخاذ القرار ضمن اجتماع موسع، مبيناً أن لا قرار نهائياً حول الموضوع.

هذا وعلمت «الوطن»، أن «التعليم العالي» تستشف آراء أصحاب الشأن والجامعات الخاصة بالتنسيق مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية، ليصار إلى بحث الموضوع ضمن اجتماع مجلس التعليم العالي القادم وعليه يبحث الموضوع بشكل جاد على أن تصدر قرارات حول هذا الشأن خلال الفترة القادمة.

في سياق متصل بين أمين مجلس التعليم العالي ماهر ملندي لـ«الوطن» أن الجوانب الإيجابية للمفاضلة المركزية تحقق مبدأ تكافؤ الفرص، مع إمكانية الرقابة الأكبر من الوزارة على المعدلات، إضافة إلى تسهيل أمور الطالب، مضيفاً: بموجب المفاضلة المركزية يصبح بإمكان الطالب التقدم ضمن مفاضلة واحدة تتضمن كل الجامعات، وليس كل جامعة على حدة، وبالتالي يبسط ذلك من إجراءات الطلاب ويخفف انتقال الطالب من جامعة إلى أخرى.

وقال ملندي: في المرحلة الأولى كان يقبل الطلاب حسب كل جامعة خاصة وطاقتها، ومن ثم أصبحت الوزارة تحدد المعدلات وعدد المقاعد، لنصل إلى مرحلة ثالثة مقترحة بتطبيق المفاضلة المركزية، مبيناً وجود دراسة للأمر بين الوزارة مع رؤساء الجامعات الخاصة.

من جانبه بين عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة سورية – رئيس مكتب التعليم الخاص فايز اسطفان أنه حتى تاريخه لا يوجد أي نوع من أنواع التسجيل بالجامعات سواء بالجامعات الحكومية أم الخاصة.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أن هذا الموضوع مرهون بصدور المفاضلات في الجامعات كما هو معتاد، والتي تعلن بعد صدور نتائج امتحانات الدورة الثانية رسمياً عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ولفت اسطفان إلى أن جميع المكاتب الخاصة التي توهم الطلاب والأهل وتطلق الوعود بحجز مقاعد حالياً هي مكاتب وهمية للنصب والاحتيال وتضليل الطلاب، محذراً من التعامل معها والانجرار خلفها.

> اسطفان لـ«الوطن»: نحذر الطلاب من أي مكاتب وهمية هدفها النصب والاحتيال

أكشاك السويداء محال تجارية غير مرخصة

رئيس مجلس المدينة: الفوضى وعجز مجلس المدينة عن تأمين موقع بديل فاقم انتشارها

السويداء- عبير صيموعة

باتت ظاهرة انتشار البسطات والأكشاك في شوارع السويداء وساحاتها من أبشع المظاهر التي أفرزتها الحرب التي مرت بها البلاد، ولم تعد قضية انتشارها تندرج تحت (خلي المواطن يعيش) وذلك نتيجة الفوضى التي لازمت انتشارها، وخاصة أن ظاهرة انتشارها تخطت المنطق وتحديداً تلك التي انتشرت على امتداد ساحة الرئيس وهي الساحة الرئيسية للمدينة.

«الوطن» رصدت تجاوزات في مساحة الأكشاك فاقت حد التصور بعد أن أقام أصحابها بحجز أرضيات بأمتار عديدة، فضلاً عن قيام أصحابها بوضع غلقات وتبليط الأرض حتى باتت محال تجارية فارضة نفسها كواقع محتوم تحت أعين الجهات المعنية لتتحول الساحة الرئيسية للمدينة إلى زواريب للسيارات مع عدم ترك حتى ممرات للمشاة بعد أن حجزت تلك الأكشاك جميع الأرصفة فضلاً عن الطرقات والساحات ضمنها إضافة إلى المساحات الكبيرة التي استأثرت بها أرضيات تلك الأكشاك ولعل الجانب الأبشع لتلك الظاهرة بتغطية تلك الأكشاك بالشوادر التي توزع مع المعونات التي زادت الواقع بشاعة وقضت على الواجهة الحضارية والجمالية للمدينة.

محاولة إزالتها وقمع ظاهرة انتشارها لاقت كثيراً من الفوضى الأمنية والتهديدات حتى بالسلاح ما أدى إلى العدول عن إزالتها في الوقت الراهن، في الوقت الذي أكد فيه جميع من التقتهم «الوطن» وخاصة من أصحاب المحلات التجارية أن التراخي بعملية القمع تلك زاد من تقاقمها ومن تمرد أصحابها ويؤكد على هذا الكلام ما أشار إليه رئيس مجلس مدينة السويداء سامر أبو سعدة الذي أكد لـ«الوطن» أن مجلس المدينة قام بتوجيه إنذارات عديدة لأصحاب تلك الأكشاك وخاصة ممن تجاوزا الحد وقاموا بتبليط أراضي أكشاكهم ووضع غلقات لها مشيراً إلى أنه عند قيام المجلس بمحاولة إرغام أصحابها على إزالتها والحد من انتشارها تمت مقابلتهم بالتهديد وإشهار السلاح الحي جراء الفوضى الأمنية التي تعيشها المحافظة.

وأكد أبو سعدة عجز مجلس المدينة عن إزالة تلك الأكشاك لعدم قدرته على تأمين أرض تعود ملكيتها للمجلس ضمن المدينة وصعوبة إقناع أصحابها بالانتقال إلى أي مكان خارج المخطط التنظيمي الأمر الذي فرض بقاءها على حالها مع تفاقم أعدادها والذي انعكس سلباً على الوجه الحضاري للمدينة وأدى كذلك إلى خلق اختناق مروري على ساحة المدينة ككل.

ومن جهة أخرى لم تقتصر البسطات والأكشاك حصراً على الخضار والفواكه والمواد الغذائية والمنزلية بل تعدتها إلى ظاهرة أبشع منها وهي انتشار ظاهرة بسطات وأكشاك بيع المشتقات النفطية داخل الساحات وعلى الدوارات والشوارع الرئيسية والفرعية مع عجز جميع الجهات المعنية عن إزالتها.

حيث أكد الأهالي أن تلك البسطات باتت خطراً كبيراً لتعرض الكثير منها للاحتراق فضلاً عن أن بعضها بات وسيلة للتسويق وبيع ما هو أخطر من المحروقات المهربة للسوق السوداء؟؟

مصدر مطلع في مديرية التجارة الداخلية أكد لـ«الوطن» عجز المديرية عن قمع تلك المظاهر نتيجة الوضع الأمني غير المستقر بالمحافظة وتعرض دوريات التموين رغم وجود المؤازرة إلى التهديد والوعيد إضافة إلى إشهار السلاح الحي الأمر الذي أدى إلى تفاقمها وزاد من فوضى انتشارها.

بدورها أكدت غرفة تجارة وصناعة السويداء أنه جرى تسطير العديد من الكتب إلى الجهات المعنية بضرورة إزالة جميع البسطات والأكشاك وقمع ظاهرة انتشارها على ساحة المدينة حيث باتت المطلب الرئيسي لتجار المدينة إضافة إلى الأهالي.

> المخالفون قاموا بتبليط أراضي أكشاكهم ووضع غلقات لها